



# ملخص موجز للدراسة حول : "انعدام المساواة في تونس"

د. عزّام محجوب  
د. محمد منذر بلغيث  
د. ماهر قصاب  
د. سلمى مقدادي  
د. زياد السعداوي

22 مارس 2022

بداية لا بد من الإشارة إلى أن الدراسة تأتي في وقتها بالنظر إلى عودة ارتفاع عدم المساواة، الذي لوحظ في جميع أنحاء العالم منذ الثمانينيات، وصعود الحركات الاجتماعية والسياسية والانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان بما في ذلك تونس. فانعدام العدالة هو في صميم أسباب هذه الحركات. واليوم، ينظر إلى عدم المساواة بمختلف مظهراتها على أنها ظلم لا يطاق. لذلك، فقد تزايد، اليوم، الاهتمام بهذه المسألة التي أصبحت في صدارة المشهد الإعلامي والسياسي والأكاديمي.

غير أن الدراسات والبيانات الشاملة حول عدم المساواة تبقى، في تونس، قليلة وغير شاملة.

ودون أن ندعي أن هذه الدراسة تكتسي طابعا أكاديميا، فإنها تطمح، بالتالي، إلى سدّ هذا العجز ولو بصفة جزئية. وهي تهدف أساسا إلى تزويد منظمات المجتمع المدني بأدوات تحليلية وحجج موضوعية من أجل إسناد أنشطتها في مجال المدافعة والمناصرة، والتعبئة، وتعزيز قدراتها في اقتراح سياسات بديلة لمكافحة مختلف أوجه عدم المساواة. وتتمثل الغاية الأولى من الدراسة في وضع تشخيص شامل، بقدر ما تسمح به البيانات، بشأن أوجه عدم المساواة في جميع أبعادها. ففي كل من هذه المجالات سعت الدراسة، بقدر الإمكان، إلى تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة وفقا للنوع الاجتماعي والفئات الاجتماعية والبعد الجغرافي: بين المناطق (المناطق الداخلية الساحلية) والبيئات (الحضرية - الريفية).

وبعد عرض موجز لبعض الاعتبارات الفلسفية المتعلقة بالعدالة وعدم المساواة، والنقاشات المتعلقة بأوجه عدم المساواة وتطورها في العالم، حاولت الدراسة رسم صورة عن الوضع وتطوره في تونس من خلال معطيات أهم قاعدات البيانات الدولية. وسلطت الدراسة الضوء على عدم المساواة في الدخل والثروة، وعدم المساواة بين الجنسين. ففي حين يبدو، وفق هذه المصادر، أن التفاوت في الدخل، الذي تتم مقارنته من خلال إنفاق الأسر المعيشية، قد انخفض وفق عديد المؤشرات كعامل جيني أو مؤشرات "تايل" و"بالما" أو تطور حصّة الفئات الفقيرة من مجمل الدخل، يتبيّن بالمقابل، أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة إن لم تكن قد تفاقمت في السنوات الأخيرة. كما يتناقض ضعف مشاركة المرأة في الحياة النشيطة وفي الحياة العامة والسياسية مع التقدم الذي أحرزته المرأة التونسية في التعليم، ولا سيما في التعليم العالي.

ولكن من خلال دراسة إدراك عدم المساواة في تونس في السنوات الأخيرة، كشفت الدراسة عن الفجوة بين الاتجاه التنافسي العام في عدم المساواة، وإحساس المواطنين، حيث يعتقد 63% من التونسيين أن التفاوت قد اتسع أكثر. كما يظهر هذا الإحساس السلبي أيضا من خلال مؤشر السعادة ومؤشر الحراك الاجتماعي وعودة تصاعد الحركات الاجتماعية التي تعكس ارتفاع منسوب الغضب الشعبي، لا سيما في المناطق المحرومة والتي تبرز أنّ الشعوب لم تعد تقبل الضيم وغياب العدالة.

ومن خلال التعمّق في كل مجال من المجالات في الفصول المواضيعية، التي خصصتها لها الدراسة، فيمكن استخلاص ما يلي:

### على مستوى الدخل والثروة:

فقد انخفضت أوجه عدم المساواة والفقير ولكن التفاوتات الجهوية لا تزال قائمة كما أن التفاوتات البينية داخل الجهات قد ازدادت خاصة في المدن الكبرى. أما التفاوت في مداخيل العمل فقد شهد تزايدا كبيرا في القطاع الخاص. وإذ لا يزال تركيز الممتلكات الزراعية قائما، فإنّ الأسر المعيشية الفقيرة والمتوسطة تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على سكن لائق وفي تكوين رصيد عقاري.

كما يتمركز إسناد القروض المصرفية بأيدي أقلية من المنشآت بما يشير إلى الطابع الريعي للاقتصاد التونسي.

ومن المفارقات الحقيقية أنّ تونس تحتلّ المرتبة 20 عالميا، (من بين الدول التي يزيد عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة) في ترتيب متوسط الثروة للفرد الواحد الذي يبلغ 8823 دولارا. فهي بلد غنيّ بالثروة، غير أنّه فقير من حيث الدخل.

## على مستوى الجباية والتحويلات الاجتماعية:

بيّنت الدراسة إن تأثير الجباية على التفاوت في الدخل، في تونس، ولئن كان إيجابيا إجمالاً فإنه أقلّ وقعا مقارنة بعدد من البلدان الصاعدة الأخرى.

أما المساهمات الاجتماعية فإنها تسهم في الحد من عدم المساواة غير أنها تمثل عبئا ثقيلا على الفئات الضعيفة. وتساعد التحويلات الاجتماعية على الحدّ من عدم المساواة في الدخل، وتستفيد منها إلى حدّ كبير الأسر المعيشية الأفقر. وعلى الرغم من الغش والتهرب الضريبي، فإن النظام الضريبي في تونس، يشارك في الحد من عدم المساواة في الدخل. غير أنّ الأداء على القيمة المضافة لا يؤثر على إعادة التوزيع، بل إنه يسهم، على العكس من ذلك، في زيادة التفاوت في الدخل. أما الإنفاق العام، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، فإنه يساهم بشكل كبير في الحد من أوجه عدم المساواة.

## على مستوى الشغل :

عدم المساواة بين الجنسين من حيث نسب المشاركة: نسبة النشاط 47,5% منخفضة (72,2% في الاتحاد الأوروبي). لدى النساء: 26,8% مقابل: 68,8% لدى الرجال.

نسبة البطالة: في الربع الثالث من عام 2021 : 18,4% مرتفعة جدا مع تفاوتات إقليمية وجندرية صارخة: 24,1% لدى النساء، مقابل 15,9% لدى الرجال.

البطالة لدى الشباب وخريجي التعليم العالي أصبحت وجها جديدا لعدم المساواة: نسبة البطالة بين الشباب (15 و 24 سنة): 40,8%

نسبة بطالة خريجي التعليم العالي: 30,1% في عام 2020 (لدى الرجال: 17,6% مقابل 40,7% لدى النساء)

من حيث الأجور الدنيا: اتجاه نحو الانخفاض في القيمة الحقيقية للأجر الأدنى. وما زالت أوجه عدم المساواة في الأجور مستمرة وتظهر على مستوى الأجر المتوسط للنساء الذي يبقى دون المتوسط للرجال بـ %.

من حيث الفوارق بين الأجور وعوائد رأس المال: هناك اختلال هيكلي حيث تتجاوز حصة الأرباح في الناتج المحلي الإجمالي حصة الأجور بـ 13,7 نقطة.

## على مستوى التعليم والفرص:

مّ خلال الحقبات الأخيرة تهميش الإنفاق على التنمية والاستثمار في التعليم العام تهميشا شديدا، وشهد التعليم الخاص تطورا كبيرا، مما يزيد من الفجوات في التعليم خاصة من حيث الأداء والجودة.

ويتسبب ذلك في خلل صارخ في نسبة النجاح في البكالوريا على حساب أقل الولايات حظا (الشمال والوسط الغربيين). كما أنّ 5 من جملة 7 جهات تحقق معدلات إتمام الدراسة الثانوية تقل عن 50%.

ومسّ التفاوت التعليمي الأفراد الأكثر فقرا (بعد الدخل) خاصة في المناطق الغربية الشمالية والوسطى. وتعاني النساء الفقيرات اللاتي يعشن في هاتين المنطقتين انعدام المساواة التعليمية بصفة أكبر.

وأما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها تسهم إسهاما كبيرا في الحد من عدم المساواة، ولكن في جهتي تونس الكبرى والشمال الشرقي فقط.

ويعتبر الدخل هو أحد المحددات الرئيسية لعدم المساواة في مجال التعليم.

أما عدم المساواة في الفرص فإنه يؤثر بالخصوص على الفتيات من حيث الكفايات في الرياضيات والعلوم. وتعاني الفتيات بالجهات الغربية من انعدام المساواة في الفرص بصفة مرتفعة إجمالاً.

## من حيث الصحة :

على الصعيد العالمي، لا تراجع في أوجه التفاوت في مجال الصحة ولا يزال السكان الأكثر فقرا يعانون من انعدام المساواة في هذا المجال ومعرضون للأمراض والمصاريح الباهظة للصحة. ولم يتم تسجيل تقدّم في مجال الحدّ من زيادة الوزن والتقرّم والهزال. كما أنّ تغيير أنماط الحياة ينعكس على صحة السكان.

في تونس: الإنفاق الصحي يشير إلى عدم وجود إرادة حقيقية لمواصلة إعطاء الأولوية التي يستوجبها النظام العمومي للصحة. ولا تزال الحصّة التي تتحملها الأسر في الإنفاق على الصحة مرتفعة جداً؛ وفي المقابل يشهد القطاع الخاص تطوراً سريعاً بما نتج عنه سلعة الخدمات الصحية وبروز نظام صحي ذي سرعتين.

البنية التحتية للمستشفيات والمعدات الثقيلة: التفاوتات الإقليمية الصارخة في القطاع العمومي للصحة: 61,2 سرير لكل 100000 نسمة في تونس العاصمة مقابل 10,7 في سيدي بوزيد.

الموارد البشرية: زيادة على انعدام التوازن الجهوي، وفي غياب الوسائل وظروف العمل والبحث المقبولة في القطاع العام، برز جنوح هام للمهارات نحو الهجرة إلى الخارج أو إلى القطاع الخاص.

لا تزال منظومة الضمان الاجتماعي غير قادرة على ضمان التغطية الصحية الشاملة؛ حيث لا تتجاوز نسب المشمولين بالتأمين الصحي: 62,3% من الرجال و78,2% من النساء.

البيئات المعيشية: لا يتم تقاسم المرافق بشكل منصف بين المناطق والبيئات والفئات الاجتماعية.

من حيث مؤشرات النتائج: تبرز البيانات الاختلافات الكبيرة في مختلف المؤشرات بين البيئات والمناطق والفئات الاجتماعية ومستويات التعليم للأهالي.

نسبة الصحة في الحرمان في الفقر المتعدد الأبعاد: 24,4% مقابل 61,6% للتعليم و 14% للظروف المعيشية.

مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة لسنة 2019 (النتيجة: 0,596) وهو ما يمثل خسارة بـ 19,5% من قيمة المؤشر الإجمالي.

### على مستوى انعكاسات جائحة الكوفيد 19:

كان للجائحة آثار موثقة على النمو والتشغيل والفقر وعدم المساواة. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21,3% في الربع الثاني من عام 2020، وبنسبة 8,8% لعام 2020 بأكمله. وبلغ معدل البطالة 18% في الربع الثاني من عام 2020 ووصل إلى 18,4% في الربع الثالث من عام 2021.

ولئن كان للإعانات الخاصة التي قدمتها الدولة لتخفيف انعكاسات الجائحة أثراً إيجابياً عاماً على الفقر وعدم المساواة، فإن هذا الأثر ضئيل إلى حد ما بالنسبة للنساء.

وقد كشف الوباء عن الصعوبات التي يواجهها نظام الصحة العامة في مواجهة متطلبات الوباء خاصة من خلال التفاوتات الصارخة بين المناطق من حيث البنية التحتية للمستشفيات والموظفين وأسرة الإنعاش. لقد كانت إدارة الوباء كارثية، وكان ذلك أحد أسباب تفاقم غضب التونسيين الذي أعربوا عنه في 25 يوليو/تموز 2021.

05

وفي الفصل العاشر، سعت الدراسة إلى التعرّف على المحددات الرئيسية (العوامل التفسيرية أو المسببات) لتطور أوجه عدم المساواة على المدى الطويل إلى حد ما. وقد تولت الدراسة التطرّق، على وجه الخصوص، إلى الإرث التاريخي، وتطور السكان والنمو الاقتصادي، فضلاً عن أبرز أوجه السياسات العامة من خلال تحليل تطور الإنفاق الاجتماعي عامةً والنفقات على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

فبعد الإرث التاريخي الثقيل الموروث من فترة ما قبل الاستعمار والاستعمار، تمكنت تونس من الحدّ بشكل كبير من أوجه عدم المساواة. وقد استفاد المسار المتواصل للحدّ من انعدام المساواة، إلى حدّ ما، منذ أوائل الستينات، من النمو الاقتصادي الإيجابي عموماً. ولكن هذا المسار لم يكن ممكناً لولا الجهود المبذولة، على وجه الخصوص، في مجالات السيطرة على النمو السكاني، وتعميم التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والتي قاربتها الدراسة من خلال تحليل تطور الإنفاق العمومي والجوانب الكمية دون التطرّق إلى الجوانب النوعية التشريعية منها والمؤسسية والتي قد ساهمت في ذلك دون شكّ ولكنها كانت خارج نطاق الدراسة.

غير أن : تباطؤ النمو الاقتصادي وفشل نمط التنمية وعدم قدرته على إنتاج المزيد من الثروة ومواطن الشغل اللائق، والاتجاه نحو الانخفاض الذي شهده الإنفاق الاجتماعي ونفقات التعليم والصحة، وتهرّم السكان وما ينتج عنها من عواقب، وتوسّع "الاقتصاد غير المهيكل"، وتنامي التهرب الضريبي وضعف الاندماج المالي، في غياب إصلاحات بعيدة المدى وسياسات عامة إرادية ملائمة، ستكون لها آثار كبيرة على تطور مختلف أوجه عدم المساواة، وتنطوي، بالتالي، على مخاطر تهدّد التماسك الاجتماعي.

وهذه المخاطر تزداد خطورة مع استمرار التفاوت الجهوي وتواصل تأثيره على تنمية المناطق الداخلية للبلد، لا سيما في غياب إصلاحات هيكلية ورؤى استشرافية واضحة وسياسات ملائمة لمجابهتها. لذلك، تقترح الدراسة جملة من التوصيات التي يمكن أن تطرح للنقاش العام، من قبيل مختلف الجهات المعنية، من أجل إطلاق ديناميكية تعبئة تهدف إلى التأثير على السياسات العامة بهدف توجيهها أكثر نحو الحدّ من مختلف أوجه عدم المساواة.

06

وتتمحور هذه التوصيات التي تقدمت بها الدراسة في فصلها الحادي عشر، حول ٣ محاور رئيسية:

### على مستوى المداخل الأولية:

- من أجل أجور دُنيا كريمة وعادلة وتتطور بصفة حقيقية.
- من أجل إرساء دخل أساسي (للجميع؟): (الشروع في طرح المسألة للنقاش وتعميق الدراسات حولها).
- من أجل تكريس التعلم والتكوين وإعادة التدريب مدى الحياة للحد من البطالة ومكافحة أوجه عدم المساواة في التعليم والعمل، مع وضع المنظومات العمومية في قلب السياسات في المجال. (إعادة تشغيل المصعد الاجتماعي)
- من أجل تشريعات اجتماعية تتكيف مع المتطلبات الجديدة للتغيرات السريعة في عالم العمل وتمكّن من الرفع من نسق التشغيل ومستوياته.

### على مستوى الاقتطاعات:

- تحسين تصاعديّة الجباية وتوسيع القاعدة الضريبية.
- الترفيغ في الجباية على الميراث والهبات بين الأحياء لإرساء مزيد من العدالة.
- تحسين تصاعديّة الأداء على الأملاك ودراسة إمكانية إرساء ضريبة تضامنيّة على الثروة بما يمكن من الحدّ من التهرب الضريبي والاقتصاد الريعي وغير المهيكل.

### على مستوى الحماية:

- من أجل إرساء أرضيّة وطنيّة للحماية الاجتماعية بما يتماشى مع توصيات منظمة العمل الدولية لضمان الحماية الاجتماعية تمكّن من توفير الحماية الاجتماعيّة للجميع.
- وضع سياسة تحفيزية وتشاركية ومتفق بشأنها تهدف إلى إدماج الناشطين في القطاع غير المهيكل تدريجيا في القطاع المنظم.
- من أجل الحفاظ على نظام التعويض ودعم نجاعته.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة ودعم النظام الصحي العمومي وتطويره.
- تنفيذ استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة مختلف أوجه عدم المساواة بين الجنسين.
- ضمان احترام الحقوق الإنسانيّة للمهاجرين.
- السعي إلى أن تتملك منظمات المجتمع المدني لأهداف أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأن تتجدد من أجل تنفيذ غاياتها لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وينبغي إيلاء الأهداف ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و١٠ على وجه الخصوص عناية خاصة بالنظر إلى علاقتها الوثيقة بمسألة عدم المساواة. ويمكن أن يقوم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بدور رائد في مجال تعبئة بقتة منظمات المجتمع المدني المعنية، من أجل هذا الغرض.

بيد أن جميع هذه التوصيات لن يكون لها الأثر المنشود إذا لم تتم إعادة صياغة استراتيجيات التهيئة الترابية، والارتقاء بالبنية الأساسية ولا سيما بالمناطق الداخلية، وتنشيط الاستثمار العام، بهدف وضع مسألة مكافحة التفاوتات الجهوية في صدارة أولويات السياسات العامة، وذلك في إطار نمط مستجد للتنمية الشاملة والمستدامة والعادلة.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الجوانب الأخرى لعدم المساواة تستوجب أن تُدرس بعمق أكبر وأن تُقاوم بمزيد من العزم للحد من انعكاساتها. ومن بينها بالخصوص المسائل المتعلقة بالعدالة البيئية، وتغيّر المناخ، والسيادة الغذائية، والفجوة الرقمية، والهجرة الدولية ...